

Distr.
GENERAL

A/53/814
S/1999/95
29 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

البنود ٢٠، و ١٠٥ و ١١٠ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما
في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين:
المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل
الإنسانية
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير شهود عيان أصدرته منظمة العفو الدولية في ٢٩ كانون الثاني/يناير
١٩٩٩ بشأن انتهاك الحكومة الإثيوبية الصارخ لحقوق الإنسان للإريتريين والإثيوبيين المنحدرين من أصل
إريتري (انظر المرفق). ولا أستطيع أنؤكد بما فيه الكفاية وحشية عمليات الترحيل الجماعي التي يقوم
بها النظام في إثيوبيا، والتي تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التصدي لها.

وسأكون ممتنا لو عمتم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البنود ٢٠، و ١٠٥، و ١١٠ من جدول أعمال مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير
الممثل الدائم

المرفق

تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

إثيوبيا/إريتريا: منظمة العفو الدولية تشهد وحشية عمليات الترحيل الجماعي

"أُخذت ليلاً، ورميت في السجن، ولم يُتَح لي وقت لحزم أمتعتي. سألت ما هو جُرْمي. فأجابوا 'إنك إريتري'."

حذر ممثلو منظمة العفو الدولية العائدون من عمليات التحقيق في إثيوبيا وإريتريا اليوم من أن الترحيل الجماعي القسري يهدد الآن كل شخص ينحدر من أصل إريتري في إثيوبيا، مما يسبب للآلاف من الأسر معاناة لا توصف كل أسبوع.

والأسبوع الماضي في إريتريا، شهد ممثلو منظمة العفو الدولية وصول ما يقرب من ٢٨٠ ١ من النساء والرجال والأطفال المنحدرين من أصل إريتري والذين قامت السلطات الإثيوبية بجمعهم وترحيلهم. ومعظم الأشخاص الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية هم إما من حملة جوازات سفر إثيوبية، أو ولدوا أو قضوا كامل حياتهم العملية هناك، ويعتبرون أنفسهم إثيوبيين.

لقد آلت سياسة ترحيل السكان المنحدرين من أصل إريتري التي تنهجها إثيوبيا بعدما اندلعت الحرب بين البلدين في أيار/ مايو ١٩٩٨ إلى عملية منتظمة الآن على صعيد البلد لتوقيف وترحيل أي شخص ينحدر من أصل إريتري كلياً أو جزئياً. فقد رُحِّل اثنان وخمسون ألف إريتري بصورة تعسفية من إثيوبيا على مدى الأشهر السبعة الماضية، ورُحِّل ٣٠٠ ٦ شخص حتى الآن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وقال ممثلو منظمة العفو الدولية: "يُلْقَى القبض حالياً على النساء، وبعضهن حوامل، وعلى الأطفال والمسنين - وحتى على المرضى في المستشفيات، ويعتقلون في جنح الليل".

"يُسَجَّن السكان من جميع الأعمار، من الرضع إلى المتقاعدين، في ظروف قاسية لعدة أيام قبل إجبارهم على ركوب حافلات تحت حراسة مسلحة وكل واحد يحمل قطعة واحدة من الأمتعة - إن أمكن - ثم يُلْقَوْنَ على الحدود. وهكذا يصلون جوعاً ومرهقين، ومرضى في كثير من الأحيان، بعد رحلة لثلاثة أيام".

لقد شُتت شمل الأسر، إذ ما يُرحل في العادة رب الأسرة أولا، ثم تُرحل زوجته، وأبواه وأطفاله بعد ترحيله بأسابيع أو أشهر. ويمنع العديد من الإثيوبيين المتزوجين من إريتريات من مغادرة البلد ويجبرون على رؤية أزواجهم وأطفالهم يرحلون دون أن يكون بمقدورهم فعل أي شيء.

لقد أكره المرحلون على ترك بيوتهم وترك مقتنياتهم وتجارتهم وسائر ممتلكاتهم، دون أن تكون لهم أية ضمانات باسترجاعها في يوم من الأيام. أما الأفراد الذين احتجوا فقد هُددوا أو ضُربوا. وجرد المرحلون من جنسيتهم الإثيوبية بصورة تعسفية دون إنذار، أو إجراءات قانونية أو حق لاستئناف الحكم.

ذكر رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي أن المرحلين يشكلون تهديدا للأمن القومي وأنهم فقدوا جنسيتهم الإثيوبية بتصويتهم في استفتاء استقلال إريتريا عام ١٩٩٣.

لقد زار ممثل منظمة العفو الدولية إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وإريتريا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من أجل النظر في ادعاءات كلا الطرفين بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان نتجت عن نزاع أيار/مايو ١٩٩٨. وقد التقى ممثلو المنظمة بمسؤولين حكوميين وأجروا مقابلات للعائدين من كلا البلدين.

وعاد من إريتريا إلى إثيوبيا ما لا يقل عن ٢٢ ٠٠٠ إثيوبيا منذ شهر أيار/مايو، بعدما فقد معظم هؤلاء أعمالهم وأصبحوا معوزين نتيجة أعمال القتال، نتيجة خوف بعضهم من الأعمال الانتقامية. ولم يثبت أي دليل يؤكد ادعاءات إثيوبيا بأن ٤٠ ٠٠٠ من مواطنيها قد لقوا معاملة جد سيئة ورحلوا بالقوة من إريتريا منذ أيار/مايو ١٩٩٨.

وأجريت أيضا تحقيقات في حادث القصف الإريتري لإحدى المدارس في ميكيلي، شمالي إثيوبيا، في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد اعترفت الحكومة الإريتيرية بأن ما نتج عن هذا القصف من مقتل ٤٨ مدنيا، بمن فيهم النساء والأطفال، هو "خطأ"، لكنها لم تقم بأي تحقيق مستقل بشأن عمليات القصف. وفي اليوم نفسه قامت إحدى الطائرات الإثيوبية بعملية قصف، وقتلت شخصا في مطار أسمرة، العاصمة الإريتيرية.

وتكرر منظمة العفو الدولية نداءها من جديد إلى الحكومة الإثيوبية بالوقف الفوري لعمليات الترحيل وإساءة معاملة المرحلين، وعمليات الاعتقال التعسفي لآلاف الإريتريين الآخرين، بمن فيهم ٢٨ طالبا في معسكر بلاتين. إذ تتعارض هذه العمليات مع قوانين إثيوبيا ودستورها، بالإضافة إلى تعارضها مع معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها إثيوبيا.

وفي حالة استمرار القتال، تحث منظمة حقوق الإنسان كلا الطرفين على احترام اتفاقيات جنيف، التي ينبغي على إريتريا أن تصدق عليها فورا. وينبغي للطرفين أيضا أن يضمنوا على ألا يصبح المدنيون

أهدافا أو ضحايا للقتال، وألا يعاني أي إريتري في إثيوبيا، أو إثيوبي في إريتريا أعمالا انتقامية بسبب انتمائه القومي.

وذكرت منظمة العفو الدولية أن على المجتمع الدولي - لا سيما ممثلو الحكومات المتمركزون في إثيوبيا - أن يكف عن الصمت وأن يقف وقفة واحدة ضد أعمال الترحيل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

الخلاصة

بدأت عمليات ترحيل الإريتريين من إثيوبيا في ١٢ حزيران/يونيه، أي بعد شهر من اندلاع الحرب في أيار/مايو ١٩٩٨ بين الحليين الحميمين سابقا اللذين قاوما معا في عصابات مسلحة للإطاحة بحكومة ديرغي في إثيوبيا عام ١٩٩١، عندما أصبحت إريتريا دولة مستقلة. وأصبح ما كان في البداية نزاع على الحدود قتالا برياً، ثم هجمات جوية من كلا الجانبين، وقصفا مدفعيا من حين لآخر على طول الحدود.

وتواصل منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة وحكومات أخرى وساطتها من أجل تفادي نشوب حرب شاملة وشيكة ستكون مدمرة لكلا الجانبين. فقد قام كل جانب بإعادة تسليح ما حشده من قوات على طول الحدود وبتعبئته هذه القوات، وقد شرد القتال فعلا ما يبلغ ربع مليون شخص.

وإثيوبيا دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي الميثاق الإفريقي الخاص بحقوق الإنسان والأشخاص، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيات جنيف.

- - - - -